مجلة بنها للعلوم الإنسانية الترقيم الدولي الموحد للطباعة:(٢٥٣٧-٠١٧٠)
العدد (٣) الجزء (٢) السنة (٢٠٢٤),(٤٨١-٥١٠) الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني : (٢٥٣٧-٠١٨٩)
https://bjhs.journals.ekb.eg

دور مجلس الإدارة في تفعيل القياس علي أساس القيمة العادلة للشركات العاملة في قطاع البترول "دراسة اختبارية"

إبراهيم محمد الشحات شاهين - فاروق جمعة عبد العال - رانيا علي عقيلي
قسم المحاسبة – كلية التجارة – جامعة بنها

الملخص :-

بعد حدوث الأزمة المالية العالمية اتجهت اصابع الاتهام إلي محاسبة القيمة العادلة حيث تركت لمجالس الإدارات حرية تقييم الأصول مما أدي إلي تلاعب كثير من مجالس الإدارات في قيم المنشآت مما أدى إلى انهيار العديد من الشركات الكبري، غير أن قياسات القيمة العادلة لم تكن هي السبب في حدوث الأزمة المالية العالمية، بناءً عليه صدر المعيار الدولي IFRS13 لضبط قياسات القيمة العادلة ولكنها لم تلزم مجالس الإدارات بطريقة محددة للقياس مما يفتح الباب للتقديرات الشخصية والتحيز، فكانت آليات الحوكمة هي العنصر الرئيسي لضبط قياسات القيمة العادلة واختار الباحث مجلس الإدارة كأحدآليات الحوكمة لدراسة دورها في تفعيل القياس علي أساس القيمة العادلة.

وقام الباحث في الفصل الأول بالتاصيل النظري للقيمة العادلة و الفصل الثاني دور مجلس الإدارة ودراسة تأثيره في حوكمة الشركات والتحديات التي تواجه مجلس الإدارة عند تقييم القيمة العادلة والخطوات المتبعة للتأكد من قياس القيمة العادلة وتفعيل قياسها.

أما الفصل الثالث فخصصه الباحث لاختبار فرض البحث وقام الباحث بتوزيع استمارة استقصاء على مجتمع الدراسة المكون من عينة عشوائية من مسئولي الإدارات التنفيذية بشركات البترول ومسئولي إدارة المراجعة الداخلية ومحاسبين في الهيئة العامة المصرية للبترول ومكاتب المحاسبة والمراجعة وأساتذة المحاسبة والمراجعة في الجامعات.

١- أن الاجراءات التي تعمل علي تفعيل دور مجلس الإدارة و الخطوات التي يتبعها مجلس الإدارة للتأكد من قياسات القيمة العادلة تزيد من كفاءة مجلس الإدارة في تفعيل القياس علي أساس القيمة العادلة وهذا يؤكد صحة الفرض الأول.

٢- أن كفاءة مجلس الإدارة يزيد من جودة حوكمة الشركات لشركات البترول تزيد من كفاءة تفعيل القياس السليم للقيمة العادلة لشركات البترول.

الكلمات المفتاحية :- القيمة العادلة ، الحوكمة ، قطاع البترول .

The role of Board of Directors in activating measurement based on the fair value of companies operating in the petroleum sector “An Experimental Study”

Ibrahim Mohamed El-Shahat Shaheen , Farouk Gomaa Abdel Aal , Rania Ali Aqili
Department of Accounting , Faculty of Commerce, Benha University

Abstract :
After the global financial crisis, fingers were pointed at fair value accounting, as it left the boards of directors free to evaluate assets, which led to many boards of directors manipulating the values of establishments, which led to the collapse of many large companies. However, fair value measurements were not the cause of the global financial crisis. Accordingly, the international standard IFRS13 was issued to control fair value measurements, but it did not oblige boards of directors to follow a specific method of measurement, which opens the door to personal estimates and bias. Governance mechanisms were the main element for controlling fair value measurements, and the researcher chose the board of directors as one of the governance mechanisms to study its role in activating measurement based on fair value. In the first chapter, the researcher provided a theoretical foundation for fair value, and in the second chapter, the role of the board of directors and studied its impact on corporate governance, the challenges facing the board of directors when evaluating fair value, and the steps followed to ensure fair value measurement and activate its measurement. The third chapter was devoted by the researcher to test the research hypothesis. The researcher distributed a survey form to the study community consisting of a random sample of executive management officials in petroleum companies, internal audit department officials, accountants in the Egyptian General Petroleum Corporation, accounting and auditing offices, and accounting and auditing professors in universities.

Keywords: Fair value ،Governance ،Petroleum sector .

١/ مقدمة البحث:

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB معيار (IFRS13) عن قياسات القيمة العادلة في مايو ٢٠١١ و بدأ العمل به في ٢٠١٣/١/١ وكان ذلك تحديثا للمعيار (FASB ١٥٧) الذي كان بدوره بديلا عن نموذج التكلفة التاريخية والذي كان يقدم معلومات مالية ومحاسبية تفتقر إلى مبدأ الموضوعية، "ونالت محاسبة القيمة العادلة اتهامات كثيرة بأنها السبب في حدوث الأزمات المالية العالمية بدءاً من الأزمة الاسيوية ١٩٩٧ حتي الأزمة الأخير في العام ٢٠٠٨ غير أن حدوث الأزمة المالية الحالية كانت بسبب الممارسات السيئة والتطبيق الخاطئ لمعايير محاسبة القيمة العادلة بالشركات والمؤسسات المالية" (غنيمي، ٢٠١٢، ص٣٩). وبالتالي يجب إعادة صياغة المعايير بصورة لا تدع مجالاً للتطبيق الخاطئ أو إساءة التطبيق بشكل متعمد أو بسبب سوء الفهم من جانب القائمين علي تطبيقها بكافة أطيافهم المختلفة حيث أن لمحاسبة القيمة العادلة تأثيراً هاماً علي الاقتصاد والمستثمرين وكذا المساهمين لأنها تعتمد علي الحقائق الاقتصادية وهو ما يلزم عند استخدمها العناية والحذر لتجنب التحيز الشخصي لمعدي القوائم المالية وهذا لن يكون إلا في ضوء احترام وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

ومما لا شك فيه أن حوكمة الشركات من الأدوات الفعالة التي تعمل علي توفير المعلومات الدقيقة والصحيحة لمستخدمي هذه المعلومات وقد شهد العقد الماضي اهتماماً متزايداً من قبل الحكومات والمؤسسات الدولية بموضوع حوكمة الشركات Corporate Governance حتى أصبح من أكثر الموضوعات انتشاراً وشيوعاً في بيئة الأعمال والاستثمار، فقد شمل الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات عدد من الهيئات الاقتصادية الدولية المختلفة مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولقد حرصت تلك الهيئات على إصدار العديد من القوانين والتقارير والمبادئ لمكافحة الفساد المالي والإداري الذي أدى إلى انهيار وإفلاس كبرى الشركات والمؤسسات مثل شركة انرون للطاقة وشركة وورلد كوم.

وأصدرت وزارة الاستثمار عام ٢٠٠٥ م دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بمصر، وقامت بتعديله في مارس٢٠١١ م، وتعديل اخر بتاريخ أغسطس٢٠١٦ كما أصدرت دليل حوكمة شركات قطاع الأعمال العام عام٢٠٠٦ م، وقد عملت هيئة سوق المال علي إلزام الشركات المقيدة بالبورصة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات لما تمثله من أداة هامة لرفع مستوى الأداء وتقليل المخاطر وتحقيق المنفعة لكافة الأطراف ذوى العلاقة بالشركة و أوصت كثير من لجان وهيئات المحاسبة الدولية علي استخدام القيمة العادلة في تقدير القيم الحقيقة للأصول مثل هيئة المعايير المحاسبية الأمريكية(FASB) ولجنة المبادئ المحاسبية الأمريكية (APB) وطبقاً للمعيار المالي الدولي رقم ١٣ الذي وضع ثلاث أساليب للقيمة العادلة (التسلسل الهرمي لقياسات القيمة العادلة) غير أنه لم يحدد أسلوب يلزم الإدارة عند تقييم القيمة العادلة إنما ترك لها اختيار الأسلوب الملائم للظروف، مما يسمح للإدارة بالتلاعب في تقييم القيمة العادلة للأصول، فكان لا بد من تفعيل قواعد حوكمة الشركات ودورها وتأثرها علي صحة وصدق المعلومات المحاسبية ودرجة ملاءمة وموضوعية المعلومات التي توفرها في تفعيل قياسات القيمة العادلة مع ضرورة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات الصادرة في أغسطس ٢٠١٦، يرى الباحث أن استخدام الحوكمة بجانب المعايير المحاسبة تساعد في تحقيق القيمة العادلة ومن ثم الوصول إلى القيمة السليمة أو المناسبة لأصول المنشأة. فإن الأثر المباشر من تطبيق مبادئ الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المالية والمحاسبية للوصول إلى درجة ملاءمة

وموضوعية المعلومات التي توفرها قياسات القيمة العادلة للأصول والتي تعمل علي تأكيد الإفصاح والشفافية التي تعتبر وظيفة من وظائف المحاسبة ومبدأ من مبادئ حوكمة الشركات.

٢/ مشكلة البحث:

إن التغيرات الاقتصادية التي حدثت للبيانات والمعلومات المالية والمحاسبية التي تؤثر علي قرارات المستثمرين والمساهمين دفعت هيئات المحاسبة الدولية إلى اصدار المعيار (IFRS13) عن قياسات القيمة العادلة وعلي الرغم من أن المعيار قد حدد ثلاث مستويات لقياسات القيمة العادلة طبقا لمعلومات التسلسل الهرمي، "لكن هناك آراء تقول بأن معلومات التسلسل الهرمي وخاصة معلومات المستوي الثالث أقل ملاءمة من معلومات المستوي الأول والثاني مع وجود تأثير معنوي لقواعد حوكمة الشركات علي درجة ملاءمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة" (خليل، ابراهيم، ٢٠١٣، ص٤٦٣). إلا أن المعيار لم يلزم إدارة الشركات باستخدام طريقة محدده للقياس والإفصاح وهذا يسمح للإدارة بالتصرف بشكل انتهازي من خلال تقدير القيمة العادلة ويفتح الباب للتقدير الشخصي والانحياز من قبل الإدارة لتقييم بنود القوائم المالية بغية تحقيق أهدافها.

وفي ضوء ما سبق رأي الباحث أن تطبيق آليات حوكمة الشركات يساعد علي تفعيل قياس القيمة العادلة طبقا للمعيار (IFRS13) وتتلخص مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

١- مدي صعوبة (مشكلات) تقييم بنود القوائم المالية بالقيمة العادلة بديلاً عن التكلفة التاريخية.
٢- هل أساليب قياسات القيمة العادلة في المعيار (IFRS13) توفر معلومات ذات درجة عالية من الملاءمة والموضوعية لمستخدمي التقارير المالية ؟
٣- هل قواعد حوكمة الشركات تؤثر في تفعيل القياس علي أساس القيمة العادلة وفقاً لمستويات قياسها ؟
٤- هل قواعد حوكمة الشركات تؤثر في تفعيل قياس القيمة العادلة وتعمل علي توفير المعلومات المحاسبية و المالية وخلوها من التقدير الشخصي ؟

٣/ الدراسات السابقة:

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت محاسبة القيمة العادلة وحوكمة الشركات إلا أن الباحث سوف يركز علي الدراسات التي أهتمت بدراسة معيار التقرير المالي الدولي ١٣ (IFRS13) ودور آليات حوكمة الشركات الداخلية في تفعيل القياس علي أساس القيمة العادلة ومحاولة إيضاح ذلك الأثر ومن أهم هذه الدراسات السابقة ما يلي.

١/٣ دراسة (Siekkinen, 2016):

هدفت الدراسة إلى فحص أثر خصائص مجلس الإدارة على القيمة الملاءمة لتقديرات القيمة العادلة في الشركات المالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية ١٣ IFRS.

توصلت الدراسة إلى أنه بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS13، فإن استقلالية مجلس الإدارة والتنوع بين الجنسين لها تأثير إيجابي على القيمة الملاءمة لتقديرات القيمة العادلة وخاصة للمستوى الثالث أن الشركات ذات المجالس الكبيرة لديها جودة معلومات قليلة، نجاح المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS13في تقليل عدم التماثل في المعلومات المتعلقة بتقديرات القيمة العادلة.

٢/٣ دراسة (Ghio A., et al., 2018).

هدفت الدراسة إلى مناقشة المعايير المحاسبية لقياس القيمة العادلة على نطاق واسع لكلاً من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣ **IFRS** ومعيار المحاسبة الأمريكي ١٥٧ **SFAS** وتحدي من قبل الأكاديميين والممارسين في محاولة لتوفير فهم شامل لعواقب تطبيق المعيارين.

توصلت الدراسة إلى أن تقديرات القيمة العادلة قد تؤدي إلى سلوكيات المديرين الانتهازيين خاصة في وجود تقدير إداري كبير، ترتبط تقديرات القيمة العادلة بزيادة تكلفة التمويل وجهود المراجعة ، تقديم تحليل شامل لأدلة تعزيز التغييرات التي تهدف إلى تحسين جودة التقارير المالية.

٣/٣ دراسة (غريب، ٢٠٢٠):

هدفت الدراسة إلى دراسة دور آليات الحوكمة في تحسين ملاءمة معلومات هيكل القياس الهرمي للقيمة العادلة وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي **IFRS13** وذلك من خلال الأهداف. الفرعية التالية: دراسة مدى ملاءمة معلومات هيكل القياس الهرمي وفقاً للمعيار **IFRS**١٣, توضيح دور آليات الحوكمة في الحد من عدم تماثل المعلومات والممارسات الانتهازية، تقييم القياس والإفصاح بالقيمة العادلة وفقاً للمعيار **IFRS13**، وضع إطار مقترح لتفعيل دور آليات الحوكمة في تحسين ملاءمة معلومات هيكل القياس الهرمي وفقاً للمعيار **IFRS13** وتطبيقه عملياً.

توصلت الدراسة إلى وجود قصور في ظاهرتي الملاءمة والموثوقية بالشكل المطلوب في قياس القيمة العادلة وذلك لتناول المعيار أساليب القياس وعدم تناول أدلة القياس الموضوعية وأيضاً عدم توافر الإفصاح الجيد الذي يمكن الإعتماد عليه وأن هناك حاجة لتطبيق وتفعيل آليات حوكمة الشركات لتشجيع الاستثمار حيث تؤدي حوكمة الشركات إلى تحسين ملاءمة المعلومات في مستويات القيمة العادلة والارتقاء بمستوي الدقة في قياس القيمة العادلة من خلال تفعيل تطبيق أليات الحوكمة.

٥/ هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي من البحث إلى دراسة دور حوكمة الشركات في تفعيل القياس علي أساس القيمة العادلة بهدف ضبط المعلومات المالية والمحاسبية المتوفرة من خلال القوائم والتقارير واظهار القيمة العادلة لأصول الشركات محل الدراسة ومدي تفعيل آليات حوكمة الشركات الداخلية التي تساعد علي تطبيق القيمة العادلة وخلوها من التقدير الشخصي والانحياز.

٦/ الأهمية العلمية:

يستمد البحث أهمية وذلك بعد إصدار المعيار الدولي IFRS 13 والزامه للشركات المقيدة بسوق الاوراق المالية بعرض القوائم والتقارير المالية بالقيمة العادلة وتأكيد لمبدأ الافصاح والشفافية كان لآليات حوكمة الشركات دور كبير في قياسات القيمة العادلة وتفعيل القياس علي أساس القيمة العادلة للوصول للقيمة العادلة للشركات والافصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية والتي تزيد من ثقة المستثمرين والمساهمين.

٧/ فروض البحث:

يعتبر قياس القيمة العادلة أفضل من قياس التكلفة التاريخية لأنه يعطي بيانات ومعلومات مفيدة للمستثمرين وأن الافصاح عن القيمة العادلة بصدق وعدالة ذات قيمة لأنه يوفر معلومات عن القيمة المناسبة الواقعية للشركة وبناء علي ذلك يفترض الباحث الفرو التالي.

توجد علاقة ذات دلالة احصائية في دور مجلس الإدارة علي تفعيل قياس القيمة العادلة.

القيمة العادلة.

مقدمة:

منذ ظهور الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلي انهيار شركات كبري وعملاقة مثل شركة انرون للطاقة و شركة وورلد كوم للاتصالات ركز مجموعة الباحثين والمتخصصين علي دراسة القيمة العادلة وقد تعددت تعريفات القيمة العادلة مما أدي إلي سوء فهم البعض للقيمة العادلة وكيفية تطبيقها حتي خرج مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بالمعيار ١٥٧ والذي وضح فيه تعريفات وقياسات القيمة العادلة, ومع ظهور الأزمة المالية في اواخر عام ٢٠٠٨ وظهرت أصوات تنادي بإلغاء القياس علي أساس القيمة العادلة إلا أن الخبراء والمتخصصين دافعوا عن القيمة العادلة وأكدوا بأن المشكلة في طريقة فهم وتطبيق القيمة العادلة وأدي هذا إلي خروج المعيار (IFRS ١٣) والذي اتفق علي تعريف محدد وطرق للقياس حتي يكون منهاج تسير عليه الشركات والمؤسسات عند تطبيق القيمة العادلة.

١/١: تعريف القيمة العادلة.

فقد عرفها المعيار الأمريكي ١٥٧ بأنها "*السعر الذي يجب الحصول عليه من بيع أصل أو الذي يجب دفعه لسداد التزام في عملية تبادل منتظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس*"، كما عرفها معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 13) بأنها "*السعر الذي يتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس*"

ويري الباحث أنه يمكن تعريف القيمة العادلة علي أنها " السعر الذي يتم الحصول عليه من بيع أصل أو تحويل التزام في تاريخ معين في عملية منتظمة بين اطراف مطلعة في ظروف طبيعية "

٢/١: أهمية تطبيق القيمة العادلة

ويري الباحث أن أهمية القيمة العادلة تختلف حسب طبيعة كل فئة من مستخدمي القوائم المالية وأهداف كل طرف سواء الأطراف الداخلية أو الخارجية، بالنسبة لإدارة المنشأة فتظهر أهمية القيمة العادلة في اظهار التقييم الفعلي والحقيقي لأصول المنشأة خاصة في فترات التضخم وتقلبات الأسعار مما يعطي صورة حقيقية عن المركز المالي للمنشأة إذ تكون نتائج تقديرات القيمة العادلة هي الأقرب للقيمة السوقية لأصول المنشأة، بالنسبة للمساهمين فتعمل تقديرات القيمة العادلة علي الحفاظ علي رأس المال وحمايته من التآكل في ظل ارتفاع الأسعار المستمر مع الانتباه إلي عدم المبالغة والتفائل في تقديرات القيمة العادلة دون مبرر قياساً علي نشاط السوق وازدهار الحالة الاقتصادية، بالنسبة للمستثمرين حيث يكون المستثمرون أنفسهم أهداف لجذب أكبر قدر من الاستثمارات وزيادة رأس مال المنشأة وكلما زادت دقة وجودة وصحة المعلومات المحاسبية والمالية كلما زادت ثقة المستثمرين في المنشأة.

٣/١: هدف قياس القيمة العادلة.

ويري الباحث أن هناك أهداف عديدة للقيمة العادلة مثل تخفيض التعقيد وتحسين الاتساق وتحسين الشفافية بالإضافة إلي زيادة التقارب بين معاير التقارير المالية ومبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة قبولاً عاماً وزيادة الثقة في جودة المعلومات المحاسبية والعمل علي المساعدة في عملية اتخاذ القرار من قبل مستخدمي التقارير المالية المنشورة وكذلك الحفاظ علي رأس مال المنشآت وعدم تآكله في ظل الارتفاع المستمر في الأسعار مما

يساهم في التعرف علي الوضع الحالي والمستقبلي للمنشآت, زيادة ثقة المستثمرين في المنشأة التي تعمل علي تطبيق مدخل القيمة العادلة وإظهار الوضع المالي الحقيقي للمنشأة وإظهار قوة أو ضعف المنشأة في ملكيتها وإدارتها للأصول المملوكة لها ودقة وملائمة وموضوعية قياس أصول والتزامات المنشأة المالية يساعد متخذي القرار في قراراتهم.

٤/١: كيفية تحديد القيمة العادلة.

تتأثر طريقة تقييم القيمة العادلة بشكل طبيعي بميزات بيئة الاقتصاد الكلي ويعد أحد أكبر التأثيرات هي التأثيرات الدورية لبيئة الاقتصاد الكلي، أي أنه في السوق في الأوقات الجيدة من الازدهار الاقتصادي وبيئة السيولة القوية تستمر القيمة العادلة لأسعار الأصول المالية في الارتفاع مما قد يؤدي إلى المبالغة في تقدير قيمة المنتجات المالية ذات الصلة أو المؤسسات المالية أو المؤسسات التي تعكس الكثير من الأرباح في قائمة الدخل (Yu, Q. 2014)

١/٤/١: يتم الحصول عن القيمة العادلة من المصادر التالية (أبو نصار، حميدات،٢٠٠٨، ص.٦٥٤).

١/١/٤/١: الأسعار المنشورة في سوق نشط هي أفضل دليل إلي القيمة العادلة وتعتبر القيمة العادلة مأخوذة من سوق نشط إذا كانت الأسعار المعلنة متاحة بسهولة وبشكل منتظم من خلال سوق الأوراق المالية (البورصة) أو تاجر أو وسيط أو جهة منظمة (مثل الجهات الحكومية) وتعتبر القيمة العادلة المبلغ الذي يتحدد فعلا من خلال عمليات التبادل بشكل منتظم وعلي أسس تجارية؛

٢/١/٤/١: إذا كانت الأداة المالية أو أصول المنشأة غير متداولة في السوق المالية عند إعداد القوائم المالية، يتم اعتبار السعر الذي تم في أخر عملية قبل تاريخ إعداد القوائم المالية هي القيمة العادلة إذا لم يحصل أي تغيير مهم في الظروف الاقتصادية منذ تاريخ أخر عملية حتي تاريخ القوائم المالية ويمكن تعديل القيمة العادلة بالتغيرات في الظروف الاقتصادية إذا أمكن ذلك؛

٣/١/٤/١: أما الاصول والالتزامات التي ليس لها قيمة عادلة في سوق نشط يتم عند إذا تحديد القيمة العادلة من خلال وسائل التقييم مثل نموذج تسعير الخيارات ونموذج خصم التدفقات النقدية مع الأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل المؤثرة علي تحديد القيمة العادلة؛

٤/١/٤/١: الثبات والاستمرارية في الافصاح عن القيمة العادلة للأصول غير المتداولة ما لم يكن هناك مبررات لعدم الافصاح مع ذكر هذه المبررات؛

٥/١/٤/١: العرض في جدول مقارن لقيم تلك الأصول غير المتداولة حسب نموذج التكلفة التاريخية وحسب نموذج القيمة العادلة والافصاح عن هذا الاثر مختصراً في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية علي قائمة الدخل والمركز المالي وربحية السهم فيما لو عكست في صلب القوائم المالية؛

٦/١/٤/١: أن تفصح المنشأة ضمن السياسات المحاسبية بأن الطريقة المتبعة في تقويم الأصول غير المتداولة هو نموذج التكلفة التاريخية كما تم عرضها في صلب القوائم المالية مع الافصاح عن أسباب أهمية تقديم معلومات عن القيمة العادلة لهذه الأصول؛

ويري الباحث أنه في حقيقة الأمر القيمة العادلة هي أمر تقديري لإدارة المنشأة وعرضه للتلاعب بسهولة ويصعب التحقق منه إلا إذا كان هناك التزام واضح وقوي بالمعايير المحاسبية وبطريقة عرض القياس والافصاح عن القيمة العادلة، لذلك علي المنشأة أن تحدد المنهج الذي علي أساسه تقوم بتقييم الأصل

وتوضح في القوائم المالية سبب اختيار هذا المنهج وطريقة حساب القيمة العادلة للأصل ويكون ذلك في كل الحالات حتي لو توافر سوق نشط للأصل محل القياس.

كما أنه لابد من الاخذ في الاعتبار مبدأ الحيطة والحذر في حالة تقييم الأصل حتي لو توافر سوق نشط أو ما يسمي بالسوق الأكثر نفعاً سواء في بيع الأصل أو في تقليل الالتزام حتي لا يكون التفائل باب يتم من خلاله زيادة التقديرات بطريقة مبالغ فيها كما حدث في الأزمات المالية السابقة.

يهدف المعيار من استخدام أسلوب التقييم هو تقدير السعر الذي قد تتم المعاملة المنظمة لبيع الأصل أو تحويل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس ويوجد ثلاث مناهج يتم استخدمها علي نطاق واسع وهي منهج السوق ومنهج التكلفة ومنهج الدخل، ويتعين علي المنشأة استخدام أساليب التقييم المتسقة مع واحد أو أكثر من تلك المناهج لقياس القيمة العادلة وفي بعض الحالات يكون هناك أسلوب تقييم واحد مناسب عند تقييم الأصول وذلك عند وجود أسواق نشطة وأسعار معلنة وهناك بعض الحالات يستخدم فيها عدة أساليب لقياس القيمة العادلة مع الأخذ في الاعتبار المنطق والواقعية في نتائج هذه التقديرات، وعموما تعتبر القيمة العادلة للأصل أو الالتزام هي الأكثر معقولية وذلك وفقا للظروف.

١/٥: مستويات القيمة العادلة.

يحدد المعيار IFRS 13 والذي يقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٤٥ (قياسات القيمة العادلة) تسلسل القيمة العادلة إلي ثلاث مستويات وذلك لزيادة الثبات والقابلية للمقارنة بين قياسات القيمة العادلة ويعطي الأولوية للأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول والالتزامات فيما يسمي (مدخلات المستوي الأول) أما الأسعار المعلنة والمعدلة فتصنف ضمن (مدخلات المستوي الثاني) والأولوية الدنيا للمدخلات غير الملحوظة (مدخلات المستوي الثالث)، ويرتب تسلسل القيمة العادلة أولوية مدخلات أساليب التقييم وليس أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة، وعندما تتطلب المدخلات الملحوظة تعديلا باستخدام مدخلات غير ملحوظة وكان التعديل يؤدي لقياس قيمة عادلة أعلي أو أقل بكثير ويتم تصنيف القياس الناتج ضمن المستوي ٣ لتسلسل القيمة العادلة وذلك كما يلي، ويعتبر النقد الرئيسي لمحاسبة القيمة العادلة هو أن معلومات القيمة العادلة غير موثقة بما فيه الكفاية لإبلاغ المستثمرين والمستخدمين الآخرين بالبيانات المالية، أفاد بأن تقديرات القيمة العادلة الأكثر غموضاً في المستوى ٣ التي تم الكشف عنها في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة يتم تقييمها بشكل أقل من قبل المستثمرين من تقديرات القيمة العادلة الأكثر شفافية للمستويين ١ و٢ يجادل المؤلفون بأن القيم العادلة من المستوى٣ أقل قابلية للملاحظة وتخضع لمزيد من عدم التماثل في المعلومات بين المستثمرين وإدارة المنشأة (Chung, S. G.et al., 2017.p.434).

١/٥/١ : مدخلات المستوي الأول Level 1 Inputs .

هي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة للأصول أو الالتزامات مطابقة تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ لقياس ويعتبر هذا السعر أيضا هو الدليل الأكثر موثوقية لقياس القيمة العادلة ويجب استخدامه دون تعديل ويتم تحديد مدخلات المستوي الأول من خلال النقاط التالية :

١/١/٥/١: استخدام السوق الأساسي للأصل أو الالتزام وفي حالة غيابه يستخدم السوق الأكثر نفعاً؛

٢/١/٥/١: أن تكون المنشأة قادرة علي التعامل في ذلك السوق في تاريخ القياس؛

٣/١/٥/١: يجب استخدام الأسعار المعلنة بدون أي تعديلات طالما أنها متوفرة باستثناء المواقف التالية (سرور، ٢٠١٣،ص.٦١٦).

٤/١/٥/١: في بعض المواقف تحدث بعض الأحداث الهامة (صفقات أسواق رئيسية أو صفقات وسيطة أو إعلانات) وذلك بعد إغلاق السوق وقبل تاريخ القياس, وعلي الإدارة وضع سياسات تحدد وتدمج أثر هذه الأحداث علي قياس القيمة العادلة ولو قامت الإدارة بتعديل الأسعار المعلنة فإنه لا يمكن تصنيفها ضمن المستوي الأول بل في مستوي قياس أقل؛

٦/١/٥/١: قياس القيمة العادلة لأدوات مالية تخص الالتزامات وأدوات حقوق الملكية طبقا للأسعار المعلنة لأطول متطابقة معها, ربما تكون الأسعار المعلنة لا تعكس ما هو مطابق لأدوات الالتزامات أو حقوق الملكية , وفي هذه الحالة إذا تم الأخذ بالأسعار المعلنة دون تعديل تصنف ضمن المستوي الأول, وإذا تم التعديل للأسعار المعلنة تصنف ضمن مستوي أقل في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

٢/٥/١ : مدخلات المستوي الثاني Level 2 Inputs .

هي مدخلات بخلاف الأسعار المعلن عنها ضمن المستوي الأول والتي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر وتتضمن مدخلات المستوي ٢ ما يلي:

١/٢/٥/١: الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المماثلة في أسواق نشطة.

٢/٢/٥/١ : الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المماثلة أو المطابقة في أسواق غير نشطة.

٣/٢/٥/١: المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة والتي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام علي سبيل المثال.

٤/٢/٥/١: معدلات الفائدة ومنحنيات العوائد Yield Curves والتي يمكن ملاحظتهم علي فترات معلنة ومعروفة .

٥/٢/٥/١: التذبذبات الضمنية implied volatilities .

٦/٢/٥/١: الهوامش الائتمانية market-corroborated .

ويري الباحثون أن درجة الذاتية التي تحيط بقياسات القيمة العادلة وفقاً للمستوي الثاني من مستويات التسلسل الهرمي للمدخلات ترجع إلي عاملين أساسيين هما (صالح، ٢٠١٧، ص.١٨٦).

أ- الحرية الممنوحة للقائم بالقياس في اختيار نموذج دون غيره, فالمدخلات التي يبني عليها النموذج قابلة للملاحظة سواء بشكل مباشر (بالاعتماد علي أسعار معلنة لأسواق أقل نشاطاً وتعديلها) أو بشكل غير مباشر (بالاعتماد علي أسعار الفائدة السائدة في السوق, منحنيات العائد و غيرها)، وإنما الاختلاف في القياس يرجع إلي تفضيل القائم بالقياس لنموذج دون غيره؛

ب- خبرة القائم بالقياس لأن ما هو ملاحظ للشخص الخبير قد لا يكون ملاحظ للشخص المبتدئ.

٣/٥/١ : مدخلات المستوي الثالث Level 3 Inputs .

هي عبارة عن مدخلات غير ملحوظة للأصل أو الالتزام يتم إنتاجها بواسطة إدارة المنشأة ويصعب ملاحظتها ويتم تحديده بناء علي تقديرات ونماذج داخلية تحددها المنشأة لذا يجب علي إدارة الشركة أن تبذل طاقتها للحصول علي المعلومات التي تضمن تحسين تقديراتها الخاصة بتحديد أسعار هذا النوع من المدخلات خاصة المتعلقة بافتراضات الأطراف المشاركة

في السوق والظروف الاقتصادية السائدة مثل معدلات التضخم وأسعار الفائدة والاتجاهات العامة للأسعار (باسيلي و آخرون، ٢٠١٧، ص.١٨٦).

مع الأخذ في الاعتبار المخاطر الكافية عند استخدام أساليب التقييم الأخرى لقياس القيمة العادلة مثل نموذج التسعير, ويسمح المعيار باستخدام أسعار معلنة من أطراف ثالثة مثل السماسرة والوسطاء بشكل موضوعي بشرط أن تحدد المنشأة تلك الأسعار بعد تطويرها طبقاً لمتطلبات المعيار متضمناً أي نقص في المتطلبات الجوهرية من حيث حجم أو مستوي النشاط.

٦/١: بعض التحديات التي تواجه القيمة العادلة في التطبيق العملي مثل:

افتقار الوعي المجتمعي للمتخصصين عن معايير القيمة العادلة فضلاً عن طريقة وأسلوب التطبيق حيث يجهل كثيراً من المحاسبين معايير القيمة العادلة والبعض يرفضها لما لها من تغيير جذري في النظم المحاسبية في التقدير و إعادة التقييم، لذلك لابد من حملة للتنويه و التوعية بأهمية القيمة العادلة في الحفاظ علي قيمة المنشأة ورأس مالها ودورها في جذب الاستثمارات وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية المعدة بالقيمة العادلة، عدم التزام الشركات والمؤسسات بتطبيق القيمة العادلة حتي مع الزام المعيار الدولي بذلك، فكثير من الشركات المسجلة في هيئة سوق المال المصرية تقوم بإعداد القوائم المالية بالتكلفة التاريخية بعيداً عن القيمة العادلة ومخالفة في ذلك المعايير المحاسبية الدولية والمحلية، لذلك لابد من اصدار قوانين مع الجدية بالالتزام بها للشركات المسجلة في سوق المال وتطبيق القيمة العادلة حتي لو كان ذلك تدريجياً مع التكلفة التاريخية لحين تلافي أخطاء التقديرات التي تظهر أثناء التطبيق العملي والوصول إلي قدر مناسب من المهنية في تطبيقها، التحديات والمخاوف من تطبيق القيمة العادلة من حيث ضعف الموثوقية في معلومات القيمة العادلة خاصة في غياب السوق النشط وعند قياسات المستوي الثالث.

كما يري الباحث أن الحل ليس في تجاهل القيمة العادلة بل المضي قدماً في التطبيق العملي لها وفي حالة مواجهة مشكلات علي أرض الواقع هنا يقوم المتخصصين بدراسة فعلية لإيجاد حلول لهذه المشكلات بعيداً عن التأصيل النظري وتكون الدراسات لمشاكل حقيقية مما يصل إلي تضيق الفجوة بين الموثوقية وقياسات القيمة العادلة بالتطبيق العملي والحلول الواقعية وهنا يؤكد الباحث علي التطبيق التدريجي لقياسات القيمة العادلة و مواجهة التحديات في تقلب الأسعار واختلاف التقدير للأصول والالتزامات حسب نشاط السوق من عدمه.

كما يري الباحث هنا أن تقديرات القيمة العادلة لأصول المنشأة تتم من خلال المحاسبين والإدارة المالية إلا أنه يوجد عدة جهات لها دور الرقابة والمراجعة علي هذه التقديرات مثل قسم المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة والشركة القابضة والمراجع الخارجي فعند اتفاق كل هذه الجهات علي تقديرات وتقييم لأصول المنشأة هذا يزيد من الثقة والموضوعية وتقليل التحيز الشخصي وتقليل فرصة التلاعب وذلك لتعدد الرقابة والمتابعة من جهات مختلفة لها صلاحيات في حالة وجود معلومات بها نسبة من الشك وعدم التأكد، وهذا يمثل دور الحوكمة في تقديرات القيمة العادلة والذي أفرد لها الباحث الفصل الثاني من هذا البحث.

٢/ فاعلية مجلس الإدارة في قياس القيمة العادلة

١/٢: مجلس الإدارة كأحد آليات حوكمة الشركات.

يعد مجلس الإدارة من أهم آليات الحوكمة إذ أن وجود مجلس إدارة كفء هو البداية الأساسية لتطبيق نظام حوكمة قوي وفعال، وحيث أن مجلس الإدارة هو الآلية التي تتواصل بصورة مباشرة مع كافة الأطراف ذات الصلة بالشركة سواء مساهمين أو مستثمرين أو عملاء وموردين أو المراجع الداخلي والخارجي وجميع لجان مجلس الإدارة، حيث يقوم مجلس الإدارة نيابة عن المساهمين بوضع الخطط الاستراتيجية وإدارة الشركة والسعي إلي التطبيق الجيد لآليات الحوكمة للوصول إلي الهدف الرئيسي من حوكمة الشركات ألا وهو تعظيم الأرباح واستمرارية الشركة إلي أطول مدي وكل هذا يعتمد بشكل أساسي علي المهارات والخبرات التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة.

ويعتبر مجلس الإدارة هو المسئول الأول عن الحوكمة في الشركة حيث يقوم بتشكيل لجان تساعده علي القيام بوظائفه مثل لجنة المراجعة والتي بدورها تساهم في اختيار المراجع الخارجي وتتابع العمل مع قسم المراجعة الداخلية والتي بدورها تقوم بمساعده مجلس الإدارة علي ضمان سلامة التقارير المالية والمحاسبية للشركة ووضع ميثاق للسلوك الأخلاقي داخل الشركة وإدارة فكرة تعارض المصالح بين المديرين والمساهمين لما يتمتعون به من صلاحيات لحماية حقوق المساهمين وتعزيز مستويات الافصاح والشفافية.

فالوظيفة الرئيسية لمجلس الإدارة هي التقليل من التكاليف التي تنشأ نتيجة فصل الملكية والإدارة، وبالرغم من أن مجلس الإدارة يفوض أغلب وظائفه إلي الإدارة العليا إلا أنه يقوم بالرقابة النهائية عليها، فيمكن اعتبار مجلس إدارة الشركة المراقب الداخلي الأهم لها لكونه من الهيكل التنظيمي للشركة ((Damak, S. T. (2013)

٢/٢: دور مجلس الإدارة في حوكمة الشركات.

يعتبر مجلس الإدارة هو المحور الأساسي والأول في تطبيق حوكمة الشركات حيث يقوم مجلس الإدارة بتعيين المديرين التنفيذيين واختيار أعضاء اللجان المساعدة لمجلس الإدارة مثل لجنة المراجعة والتي تشترك مع مجلس الإدارة في اختيار المراجع الخارجي وترشيح وتدريب المراجع الداخلي، ويعتبر مجلس الإدارة صاحب الدور الرئيسي في وضع الأهداف الاستراتيجية واتخاذ القرارات وهو المسئول عن حماية حقوق المساهمين ولكي يتمكن مجلس الإدارة من إدارة مهامه بكفاءة وفعالية عليه أن يمارس دوره في التخطيط الاستراتيجي والإشراف والرقابة علي الأداء.

٣/٢: خصائص مجلس الإدارة والتي تفعل ملاءمة قياسات القيمة العادلة

هناك بعض الخصائص والتي تزيد من قدرة مجلس الإدارة علي القيام بالمهام الخاصة به حيث أن كفاءة مجلس الإدارة تزيد من قوة حوكمة الشركة بصفة أحد أهم آليات الحوكمة ومن أهم هذه الخصائص (مليجي، ٢٠١٤).

١/٣/٢: استقلال أعضاء مجلس الإدارة.

أشار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصري الصادر عن وزارة الاستثمار في فبراير ٢٠١١ في الفقرة رقم (٥-٤-٢) إلى أنـه "يجب أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين (المستقلين) أو أن يكون ثلث الأعضاء كحد أدنى مستقلين ولديهم مهارات فنية وتحليلية مما يجلب نفعاً للمجلس والشركة (المركز المصري للمديرين، ٢٠١١، ص. ٩).

و يري الباحث أن استقلالية مجلس الإدارة يزيد من ثقة كافة الأطراف ذات الصلة وخاصة المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية وخاصة عند اعتماد الشركة القيمة العادلة كأساس للقياس، إذ أن تقديرات القيمة العادلة تستخدم قدر كبير من التقديرات الإدارية والآراء الشخصية خاصة في المستوي الثالث.

٢/٣/٢: التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة.

تنوعت الدراسات السابقة من بين مؤيدين لتنوع مجلس الإدارة من الجنسين ذكور و إناث واخري ذكرت أن التنوع ليس له تأثير علي كفاءة مجلس الإدارة إذا أن تعين أعضاء مجلس الإدارة يتطلب شروط ومعايير وخبرات إذا انطبقت علي أي من الأفراد لا مانع من تعيينه عضو مجلس إدارة حيث أن خبراته وكفائه تزيد من كفاءة مجلس الإدارة ككل.

٣/٣/٢: حجم مجلس الإدارة.

تنوعت الدراسات واختلفت في الحجم المناسب لعدد أعضاء مجلس الإدارة ويري الباحث أن الحجم المناسب لأعضاء مجلس الإدارة يتراوح من بين ٨-١٠ أعضاء، بينما أشار دليل قواعد ومعايير الحوكمة المصري الصادر في فبراير ٢٠١١م في الفقرة رقم (٥-٤-٢)على أنه يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن خمسة أعضاء ولم يحدد الحد الأقصى (مليجي، ٢٠١٦، ص.ص .١٦-١٧).

وهنا يري الباحث أن حجم مجلس الإدارة موضوع نسبي فكلما زاد حجم الشركة وتعددت نشاطاتها كان تنوع وتعدد أعضاء مجلس الإدارة مناسب لتوافر أكثر من عنصر خبره في مجالات مختلفه خاصة وجود عضو واحد علي الأقل متخصص في علم المحاسبة ليكون له رؤية في تقديرات القيمة العادلة، وكلما صغر حجم الشركة وتعدد أنشطتها كان حجم مجلس الإدراة الصغير مناسب لتوافر المرونة في اتخاذ القرارات وسرعة التواصل بين الأعضاء والإدارة التنفيذية.

٤/٣/٢: عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة.

وهنا يري الباحث أنه كلما زاد عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة دل ذلك علي وجود رقابة أقوي مما يؤدي إلي زيادة كفاءة الحوكمة والتي بدورها تؤثر علي قياسات القيمة العادلة وتكون حائل بين المصالح الشخصية في تقدير القياسات مما يزيد من صحة وسلامة و كفاءة التقارير المالية الخالية من التحيز والتقديرات الشخصية.

٤/٢: التحديات التي تواجه مجلس الإدارة عند تقييم القيمة العادلة.

تتمثل أهم التحديات التي تواجه مجلس الإدارة عند تقييم القيمة العادلة فيما يلي:

١/٤/٢: تحديات مرتبطة باتساع عمل مجلس الإدارة داخل الشركة من وضع الخطط الاستراتيجية ودورة الرقابي والإشراف علي جميع إدارات الشركة فيقوم المجلس بتفويض جهة مثل لجنة المراجعة للتأكيد من قياسات القيمة العادلة؛

٢/٤/٢: عدم وجود متخصصين في أعضاء مجلس الإدارة لديهم الخبرة والقدرة علي فهم ودراسة تقديرات القيمة العادلة نظراً لعده عوامل مثل عدم وجود متخصص أو لحداثة قياسات القيمة العادلة خاصة عند المستوي الثاني والثالث من القيمة العادلة؛

٣/٤/٢: تحديات مرتبطة بتعاون عدة أطراف في قياس ومراجعة تقديرات القيمة العادلة خاصة عند حدوث اختلاف في قيم التقديرات بالنسبة للأصل محل التقييم مما يسبب اختلاف بين أطراف ذات وجهات مختلفة وصعوبة اعتماد أياً منها؛

٤/٤/٢: تحديات في حالة عدم وجود تواصل فعال بين مجلس الإدارة والإدارة المالية المسئولة عن قياسات القيمة العادلة ولجنة المراجعة والمراجع الداخلي من أجل الوصول إلي قياس مشترك حال وجود خلاف بين الجهات المسئولة عن تقديرات القيمة العادلة؛

٥/٢: الخطوات التي يتبعها مجلس الإدارة للتأكد من قياسات القيمة العادلة.

تتمثل أهم الخطوات التي يتبعها مجلس الإدارة للتأكد من قياسات القيمة العادلة فيما يلي:

١/٥/٢: اختيار أشخاص ذات كفاءة ومهارة عالية سواء في الإدارة المالية وقسم المراجعة الداخلية حتي يقوموا بمهامهم بكفاءة وتقليل نسبة حدوث أخطاء في قياسات القيمة العادلة والعمل علي التطوير الدائم والمستمر للمحاسبين القائمين علي قياس القيمة العادلة؛

٢/٥/٢: العمل علي ثبات السياسات المحاسبية والزام معدي القوائم المالية بالمعايير المحاسبة لضمان قانونية التقارير المالية الصادرة عن الشركة والتي يعتمدها مجلس الإدارة والتأكد من عدم وجود أخطاء جوهرية في تقديرات القيمة العادلة للأصول؛

٣/٥/٢: العمل علي فهم ودراسة الإدارة المالية لمعايير المحاسبة وطرق تقييم القيمة العادلة مع مراعاة طبيعة وبيئة الشركة وثبات الطريقة المتبعة في قياس القيمة العادلة؛

٤/٥/٢: تخصيص اجتماع يضم كافة الاطراف ذات الصلة بقياسات القيمة العادلة من الإدارة المالية والمراجع الداخلي والخارجي ولجنة المراجعة حال وجود خلاف بين الأطراف المشتركة في التقييم والاستماع إلي كافة وجهات النظر والوصول إلي تقديرات متفق عليها علي أسس سليمة وعلمية يتم اعتمادها في القوائم المالية الخاصة بالشركة؛

٥/٥/٢: التأكد من الفصل بين المصالح الخاصة لأفراد مجلس الإدارة والمصلحة العامة للشركة؛

٦/٥/٢: في حالة عدم التأكد والاتفاق العام علي تقديرات القيمة العادلة تقوم الإدارة بالاستعانة بخبير لقياس القيمة العادلة ويكون شخص كفء يتمتع باستقلالية وخبرة مهنية وعلمية؛

٦/٢: دور مجلس الإدارة في تفعيل قياس القيمة العادلة.

في ظل الحوكمة فإن مجلس الإدارة يقوم بصفة محددة ونيابة عن المستثمرين بمسألة المديرين ومحاسبتهم عن تحقيق أهداف الشركة ومصالح المستثمرين، إذ أن المحاسبة عن المسؤولية يؤدي ببساطة إلي تحسين قدرة الشركة علي أنتاج الثروة، وقد تناولت العديد من الدراسات موضوع العلاقة بين دور مجلس الإدارة والإفصاح والشفافية في المعلومات في المعلومات المتوفرة في القوائم المالية والتقارير المالية، وكانت نتيجة علاقة كبيرة بين الشركات التي تتبع الحوكمة الجيدة باعتبار أن مجلس الإدارة وفق مفهوم الحوكمة هو المسئول عن وضع سياسة مكتوبة للإفصاح تحدد تلك السياسة المبادئ والأهداف والاجراءات التي تحكم عملية الإفصاح عن معلومات الشركة، ومن ناحية أخري فإن الحوكمة الجيدة تتم من خلال رقابة وإشراف مجلس الإدارة، فبدون مجلس إدارة فعال فإن كل الجهود المبذولة للإصلاح ستكون قاصرة، فمجلس الإدارة الجيد يضمن للمستثمرين في الشركة بأن الأصول التي قاموا بتوفيرها يجري استخدامها من جانب مجلس الإدارة بطريقة رشيدة، ومن ثم تحقيق قيمة أفضل للمستثمرين كما يضمن لهم عدم ضياع أو إساءة استخدام رأس المال، بل إن رأس مالهم يستخدم لتحسين الأداء الإقتصادي للشركة وهو ما يؤدي بدورة إلي زيادة قيمة الشركة (العبادي، ٢٠١٦، ص. ١٤٥).

وقد أشارت دراسة Siekkinen, J. (2017) إلى كيفية تأثر جودة المعلومات الخاصة بالقيم العادلة بخصائص مجلس الإدارة، ومدى أهمية القيمة الإجمالية للقيم العادلة للمستويات الثلاثة، وتوصلت إلى أن جميع القيم العادلة ذات قيمة للمستثمرين، فبعد اعتماد محاسبة القيمة العادلة أدى إلى زيادة ثقة المستثمرين في

القيم الدفترية لتقديرات القيمة العادلة التي تصدرها الشركات ذات المجالس القوية، نظراً لأنه يتعين على المديرين الإفصاح عن عملية التقييم بشكل أكثر دقه بعد نشر المعيار، ولذلك فقد يفترض المستثمرين أن المديرين لديهم إمكانيات أقل إساءة لاستخدام التقدير المتعلق بحساب القيمة العادلة، فإن المراقبة الاكثر فعالية من المجالس الأقوى مما يقلل السلوك الانتهازي.

و يري الباحث عددت نقاط تعمل علي زيادة دور مجلس الإدارة في تفعيل قياس القيمة العادلة.

١/٦/٢: يجب علي مجلس الإدارة أن يعتمد القوائم المالية المنشورة طبقاً للمعايير المصرية خاصة المعيار المصري (٤٥) والخاص بقياس القيمة العادلة؛

٢/٦/٢: توضيح أهمية قياس القيمة العادلة علي قيمة الشركة وتوضيح السياسات المالية المتبعة في قياس بنود القيمة العادلة وأهمية ذلك علي المساهمين والمستثمرين وتوضيح الاجراءات والمناهج المتبعة في قياس وتقدير بنود القوائم المالية؛

٣/٦/٢: الاهتمام بالكفاءة العلمية والعملية للقائمين بقياس القيمة العادلة والعمل علي تطوير وتدريب المحاسبين المتخصصين بإعداد القوائم المالية ومدي كفاءتهم في فهم وإدراك قياسات القيمة العادلة؛

٤/٦/٢: علي مجلس الإدارة أن يضم أحد أعضاءه علي الأقل متخصص في مجال المحاسبة والمراجعة وأن يكون علي دراية كافية بمفهوم وأهمية وطرق قياس القيمة العادلة؛

٥/٦/٢: متابعة اصدار قوائم مالية دورية علي أساس التكلفة التاريخية والقيمة العادلة مع وجود ايضاحات وتفسيرات كافة لطرق القياس والأساليب والمناهج المتبعة في قياس القيمة العادلة ومستوي تقييم كل أصل وذلك لمشاركة مستخدمي القوائم المالية في فهم قياس القيمة العادلة وتدريب المحاسبين والمختصين علي القوائم المالية المنشورة مستقبلا بقياسات القيمة العادلة؛

٦/٦/٢: التواصل المستمر مع كافة آليات الحوكمة والتي لها علاقة مباشرة بقياس القيمة العادلة وكفاءة الحوكمة مثل المراجع الخارجي ومدي كفاءته في تقديرات القيمة العادلة والتواصل المستمر مع لجنة المراجعة والاطلاع علي التقارير المقدمة عن كفاءة القائمين بإعداد القوائم المالية وكفاءة قسم المراجعة الداخلية للتأكد من صدق وعدالة تقديرات القيمة العادلة ومدي التزام الإدارة المالية بالمعايير المحاسبية, وعلاج أي قصور أو خلل في تقديرات القيمة العادلة.

٣/ الـــدراســـة الاختبارية

مقومات الدراسة الميدانية

تتمثل مقومات الدراسة الميدانية فيما يلي :

هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة الاختبارية في دراسة العلاقة بين التطبيق الجيد لمبادئ وآليات حوكمة شركات البترول وتفعيل قياس القيمة العادلة.

فروض الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة الاختبارية وأهداف البحث يمكن للباحث اختبار الفرض التالي

- هناك علاقة ذات دلالة احصائية في دور مجلس الإدارة علي تفعيل قياس القيمة العادلة.

مجتمع وعينة الدراسة:

١/٣: مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة التي حددها الباحث فيما يلي:

- مسئولي الإدارة التنفيذية بشركات البترول.
- مسئولي إدارة المراجعة الداخلية بشركات البترول.
- محاسبين في الهيئة العامة للبترول.
- مكاتب المحاسبة والمراجعة.
- أساتذة المحاسبة والمراجعة بالجامعات.

٢/٣: عينة الدراسة: قام الباحث باختيار عينة عشوائية وقام بتوزيع عدد ٣٣٠ قائمة استقصاء على عينة من مجتمع الدراسة.

ويتم توضيح عدد القوائم الموزعة والمستلمة والصالحة للتحليل الإحصائي كما يتم توضيح توزيع مفردات العينة حسب الوظيفة والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة وذلك في ما يلي:

جدول (١) عدد قوائم الاستقصاء الموزعة والمستلمة والصالحة للتحليل الإحصائي

فئات العينة	عدد قوائم الاستقصاء الموزعة	عدد قوائم الاستقصاء غير المستردة	عدد قوائم الاستقصاء المستردة	
			الصالحة	غير الصالحة
مسئولي الإدارة التنفيذية بشركات البترول.	١٠٠	١٩	٧٤	٧
مسئولي إدارة المراجعة الداخلية بشركات البترول.	٦٠	٨	٤٦	٦
محاسبين في الهيئة العامة للبترول.	٥٠	٩	٣٢	٩
مكاتب المحاسبة والمراجعة.	٧٠	٣	٦٢	٥
أساتذة المحاسبة والمراجعة بالجامعات.	٥٠	٢	٤٨	٠
	٣٣٠	٤١	٢٦٢	٢٧

جدول (٢) توزيع مفردات العينة حسب الوظيفة

فئات العينة	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراة	إجمالي
مسئولي الإدارة التنفيذية بشركات البترول.	٢٩	٣٢	١٣	٧٤
مسئولي إدارة المراجعة الداخلية بشركات البترول.	١٧	٢٠	٩	٤٦
محاسبين في الهيئة العامة للبترول.	١١	١٧	٤	٣٢
مكاتب المحاسبة والمراجعة.	٢١	٣٣	٨	٦٢
أساتذة المحاسبة والمراجعة بالجامعات.	٠	٠	٤٨	٤٨
إجمالي	٧٨	١٠٢	٨٢	٢٦٢

جدول (٣) توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة

فئات العينة	أقل من خمس سنوات	من خمس سنوات إلى أقل من عشر سنوات	من عشر سنوات إلى أقل من خمسة عشر سنة	خمسة عشر سنة فأكثر	إجمالي
مسئولي الإدارة التنفيذية بشركات البترول.	٠	٠	٤٣	٣١	٧٤
مسئولي إدارة المراجعة الداخلية بشركات البترول.	٠	٩	٢٥	١٢	٤٦
محاسبين في الهيئة العامة للبترول.	٠	١٧	١٢	٣	٣٢
مكاتب المحاسبة والمراجعة.	٠	٢٥	٢٤	١٣	٦٢
أساتذة المحاسبة والمراجعة بالجامعات.	٠	٠	٠	٤٨	٤٨
إجمالي	٠	٥١	١٠٤	١٠٧	٢٦٢

٣/٣: أداة جمع البيانات:

اعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة للدراسة على قائمة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات وقد صممت قائمة الاستقصاء باستخدام مقياس ليكرت Likert Scale خماسي والذي يعتبر أكثر المقاييس استخداما للتعرف على موقف واتجاهات المستقصي منهم حيث تحتوي القائمة على أسئلة متدرجة بحيث تكون الإجابة عليها

باختيار بديل من خمسة بدائل تعبر عن درجة الموافقة والأهمية تتراوح بين [موافق تماماً(٥) , موافق(٤) , محايد(٣) , غير موافق(٢) , غير موافق على الإطلاق(١)].

٤/٣: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

قام الباحث بتفريغ بيانات قوائم الاستقصاء الصالحة للتحليل واستخلاص النتائج من خلال تطبيق بعض الأساليب الإحصائية الواردة بمجموعة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد تطلبت طبيعة البيانات تحديد الأساليب الإحصائية اللازمة والملاءمة والتي تتمثل فيما يلي (عاشور، سالم، ٢٠٠٩، ص ص ١٩-٢٥).

١ ـ اختبار الصدق والثبات	**Reliability Analysis**
٢ ـ الوسط الحسابي	**Mean**
٣ ـ الانحراف المعياري	**Standard Deviation**
٤ ـ اختبار ت	**T-Test**
٥ ـ اختبار فريد مان	**Friedman Test**
٦ ـ اختبار كروسكال ويلز	**Kruskal-Wallis Test**
٧ ـ اختبار كا تربيع	**Chi Square**
٨ ـ معامل الارتباط	**Correlation Coefficient**
٩ ـ معامل التحديد	**R-Squared**

٥/٣نتائج التحليل الإحصائي واختبار فروض الدراسة
يقوم الباحث بتطبيق الأساليب الإحصائية التي يوفرها برنامج SPSS بهدف تحديد مدى تحقق فروض الدراسة والتوصل إلى النتائج التي يتم الاعتماد عليها.
وذلك من خلال تناول ما يلي:

١/٥/٣: اختبار الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء.

١/١/٥/٣: التحليلي الإحصائي للفرض الفرعي الاول للدراسة الميدانية.

وقد تم توزيع مفردات عينة البحث على الفئات المختلفة لمجتمع الدراسة كما في ما يلي:

جدول(٤) توزيع مفردات العينة والنسب المعبرة عنها

فئات العينة	عدد المفردات	النسبة المئوية
مسئولي الإدارة التنفيذية بشركات البترول.	٧٤	%٢٨,٢
مسئولي إدارة المراجعة الداخلية بشركات البترول.	٤٦	%١٧,٦
محاسبين في الهيئة العامة للبترول.	٣٢	%١٢,٢
مكاتب المحاسبة والمراجعة.	٦٢	%٢٣,٧
أساتذة المحاسبة والمراجعة بالجامعات.	٤٨	%١٨,٣

إجمالي	**٢٦٢**	**%١٠٠**

اختبار الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء.

يعمل هذا الاختبار على قياس الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء ككل باستخدام معامل ألفا كرونباخ ويتم توضيح ذلك بما يلي:

جدول(٥) اختبار الصدق والثبات لعناصر الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha

محاور الدراسة	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
السؤال الاول: ما هي درجة الموافقة النسبية لتطبيق الاجراءات التي تعمل علي تفعيل دور مجلس الإدارة في قياس القيمة العادلة ؟	٤	٠,٨٩٥	٠,٩٤٦
السؤال الثاني: ما هي درجة الموافقة النسبية للخطوات التي يتبعها مجلس الإدارة للتأكد من قياسات القيمة العادلة ؟	٥	٠,٨٤٦	٠,٩٢٠
السؤال الثالث: ما هي درجة الموافقة النسبية لدور مجلس الإدارة في تفعيل القياس علي أساس القيمة العادلة؟	١٠	٠,٨٨٧	٠,٩٤٢

يتضح من جدول (٥) أن معامل الثبات يساوي ٠,٨٧٦ ومعامل الصدق يساوي ٠,٩٣٦ أي يقتربان من الواحد الصحيح، حيث أن معامل الصدق هو الجذر التربيعي لمعامل الثبات، مما يشير إلى أن الاتساق الداخلي للعبارات المستخدمة في البحث يعد قوياً ومقبولاً بدرجة كبيرة، أي أن الارتباط بين الإجابات مقبولاً إحصائياً.

٢/٥/٣: التحليلي الإحصائي لفرض للدراسة الاختبارية.

"هناك علاقة ذات دلالة احصائية في دور مجلس الإدارة علي تفعيل قياس القيمة العادلة"

متغيرات الفرض:

المتغير المستقل: يتمثل الخطوات والاجراءات التي يتبعها مجلس الإدارة في قياس القيمة العادلة (متمثل في السؤال الاول , السؤال الثاني).

المتغير التابع: يتمثل في مدى كفاءة دور مجلس الإدارة في تفعيل القياس علي أساس القيمة العادلة (متمثل في السؤال الثالث).

نتائج التحليل الإحصائي:

بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الموضحة فيما سبق يتم تحليل نتائج الإجابات على أسئلة القسم الاول من قائمة الاستقصاء كما يلي:

١/٢/٥/٣: التحليل الوصفي لدرجة الموافقة النسبية لتطبيق الاجراءات التي تعمل علي تفعيل دور مجلس الإدارة في قياس القيمة العادلة (متغير مستقل).

أولاً: توصيف آراء عينة الدراسة من خلال المقاييس الإحصائية الوصفية(الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبارt)

ويمكن توضيح نتائجها من خلال ما يلي:

جدول(٦) الإحصاء الوصفي لآراء عينة الدراسة.

م	بيان	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافق	مستوى المعنوية	القيمة المحسوبة t
١	يعتبر استقلال مجلس الإدارة من أهم سمات الحوكمة الجيدة ويقاس بنسبة زيادة الأعضاء غير التنفيذيين حيث يؤثر إيجابيا علي جودة التقارير المالية.	٤,٠٨	0.266	موافق	٠٠,٠٠	41.149
٢	التنوع بين الجنسين له تأثير إيجابي علي كفاءة مجلس الإدارة حيث أن عضو مجلس الإدارة يتطلب شروط ومعايير إذا انطبقت علي أي فرد لا مانع من تعيينه.	٤,٠٤	0.192	موافق		53.809
٣	كلما زاد حجم مجلس الإدارة مع توافر عناصر ذات خبرات مختلفة يؤثر علي رؤيته في تقديرات القيمة العادلة.	٤,٠٥	0.225	موافق		46.939
٤	كلما زاد عدد اجتماعات مجلس الإدارة أدي إلي تحسين آليات الحوكمة والتي تؤثر علي قياسات القيمة العادلة وخلوها من التحيز الشخصي.	٤,٠٤	0.192	موافق		53.809
		4.05		موافق		

دال إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥**

يتضح من جدول (٦) ان إجمالي العينة تميل إلى اختيار (موافق)

ثانياً: اختبار فريدمان Friedman Test.

يعمل هذا الاختبار على ترتيب مدى الأهمية النسبية لتطبيق الاجراءات التي تعمل علي تفعيل دور مجلس الإدارة في قياس القيمة العادلة, ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

جدول(٧) ترتيب الأهمية النسبية لآراء عينة الدراسة.

م	بيان	متوسط الرتبة	مستوى الدلالة sig	القيمة المحسوبة كاتربيع
١	يعتبر استقلال مجلس الإدارة من أهم سمات الحوكمة الجيدة ويقاس بنسبة زيادة الأعضاء غير التنفيذيين حيث يؤثر إيجابيا علي جودة التقارير المالية.	2.55	٠٠,٠٠	١٦,٠٨
٢	التنوع بين الجنسين له تأثير إيجابي علي كفاءة مجلس الإدارة حيث أن عضو مجلس الإدارة يتطلب شروط ومعايير إذا انطبقت علي أي فرد لا مانع من تعيينه.	2.47		
٣	كلما زاد حجم مجلس الإدارة مع توافر عناصر ذات خبرات مختلفة يؤثر علي رؤيته في تقديرات القيمة العادلة.	2.50		

٤	كلما زاد عدد اجتماعات مجلس الإدارة أدي إلي تحسين آليات الحوكمة والتي تؤثر علي قياسات القيمة العادلة وخلوها من التحيز الشخصي.	2.47		

دال إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥**

يتضح من جدول (٧) أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥) مما يدل على وجود فروق معنوية في الأهمية النسبية لآراء مفردات العينة حول أهمية تطبيق الاجراءات التي تعمل علي تفعيل دور مجلس الإدارة في قياس القيمة العادلة حيث يأخذ **أعلى متوسط رتب** العبارة التالية: " يعتبر استقلال مجلس الإدارة من أهم سمات الحوكمة الجيدة ويقاس بنسبة زيادة الأعضاء غير التنفيذيين حيث يؤثر إيجابيا علي جودة التقارير المالية."، بينما يأخذ **أقل متوسط رتب** العبارتين التاليتين: " التنوع بين الجنسين له تأثير إيجابي علي كفاءة مجلس الإدارة حيث أن عضو مجلس الإدارة يتطلب شروط ومعايير إذا انطبقت علي أي فرد لا مانع من تعيينه." و " كلما زاد عدد اجتماعات مجلس الإدارة أدي إلي تحسين آليات الحوكمة والتي تؤثر علي قياسات القيمة العادلة وخلوها من التحيز الشخصي."

٢/٢/٥/٣ : التحليل الوصفي لدرجة الموافقة النسبية للخطوات التي يتبعها مجلس الإدارة للتأكد من قياسات القيمة العادلة (متغير مستقل).

اولاً: توصيف آراء عينة الدراسة من خلال المقاييس الإحصائية الوصفية(الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبارt)

ويمكن توضيح نتائجها من خلال ما يلي:

جدول(٨) الإحصاء الوصفي لآراء عينة الدراسة.

م	بيان	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافق	مستوى المعنوية	القيمة المحسوبة t
١	يعتبر استقلال مجلس الإدارة من أهم سمات الحوكمة الجيدة ويقاس بنسبة زيادة الأعضاء غير التنفيذيين حيث يؤثر إيجابيا علي جودة التقارير المالية.	4.15	0.360	موافق	٠٠,٠٠	33.808
٢	التنوع بين الجنسين له تأثير إيجابي علي كفاءة مجلس الإدارة حيث أن عضو مجلس الإدارة يتطلب شروط ومعايير إذا انطبقت علي أي فرد لا مانع من تعيينه.	4.20	0.402	موافق		32.266
٣	كلما زاد حجم مجلس الإدارة مع توافر عناصر ذات خبرات مختلفة يؤثر علي رؤيته في تقديرات القيمة العادلة.	4.19	0.397	موافق		32.425
٤	كلما زاد عدد اجتماعات مجلس الإدارة أدي إلي تحسين آليات الحوكمة والتي	4.19	0.397	موافق		32.425

	تؤثر علي قياسات القيمة العادلة وخلوها من التحيز الشخصي.					
5	**التأكد من أن الاطراف ذات الصلة بمجلس الإدارة من عدم تحقيق مكاسب شخصية وخاصة علي حساب الشركة.**	**4.40**	**0.490**	**موافق**		**32.919**
		4.23		**موافق**		

دال إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥

يتضح من جدول (٨) ان إجمالي العينة تميل إلى اختيار (موافق)

ثانياً: اختبار فريدمان Friedman Test.

يعمل هذا الاختبار على ترتيب مدى الأهمية النسبية لتطبيق للخطوات التي يتبعها مجلس الإدارة للتأكد من قياسات القيمة العادلة, ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

جدول(٩) ترتيب الأهمية النسبية لآراء عينة الدراسة.

م	بيان	متوسط الرتبة	مستوى الدلالة sig	القيمة المحسوبة كاتربيع
١	**يعتبر استقلال مجلس الإدارة من أهم سمات الحوكمة الجيدة ويقاس بنسبة زيادة الأعضاء غير التنفيذيين حيث يؤثر إيجابيا علي جودة التقارير المالية.**	**2.81**	٠٠,٠٠	**108.374**
٢	**التنوع بين الجنسين له تأثير إيجابي علي كفاءة مجلس الإدارة حيث أن عضو مجلس الإدارة يتطلب شروط ومعايير إذا انطبقت علي أي فرد لا مانع من تعيينه.**	**2.94**		
٣	**كلما زاد حجم مجلس الإدارة مع توافر عناصر ذات خبرات مختلفة يؤثر علي رؤيته في تقديرات القيمة العادلة.**	**2.92**		
4	**كلما زاد عدد اجتماعات مجلس الإدارة أدي إلي تحسين آليات الحوكمة والتي تؤثر علي قياسات القيمة العادلة وخلوها من التحيز الشخصي.**	**2.92**		
5	**التأكد من أن الاطراف ذات الصلة بمجلس الإدارة من عدم تحقيق مكاسب شخصية وخاصة علي حساب الشركة.**	**3.42**		

دال إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥

يتضح من جدول (٩) أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥) مما يدل على وجود فروق معنوية في الأهمية النسبية لآراء مفردات العينة حول أهمية الخطوات التي يتبعها مجلس الإدارة للتأكد من قياسات القيمة العادلة حيث يأخذ **أعلى متوسط رتب** العبارة التالية: " التأكد من أن الاطراف ذات الصلة بمجلس الإدارة من عدم تحقيق مكاسب شخصية وخاصة علي حساب الشركة."، بينما يأخذ **أقل متوسط رتب** العبارة التالية: " يعتبر استقلال مجلس الإدارة من أهم سمات الحوكمة الجيدة ويقاس بنسبة زيادة الأعضاء غير التنفيذيين حيث يؤثر إيجابيا علي جودة التقارير المالية ".

٣/٢/٥/٣: التحليل الوصفي لدرجة الموافقة لدور مجلس الإدارة في تفعيل القياس علي أساس القيمة العادلة (متغير تابع).

أولاً: توصيف آراء عينة الدراسة من خلال المقاييس الإحصائية الوصفية(الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبارt)

ويمكن توضيح نتائجها من خلال ما يلي:

جدول(١٠) الإحصاء الوصفي لآراء عينة الدراسة.

م	بيان	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافق	مستوى المعنوية	القيمة الحسوبة t
١	اختيار إشخاص ذات كفاءة ومهارة عالية سواء في الإدارة المالية أو المراجعة الداخلية لتقليل نسبة الأخطاء عند قياس القيمة العادلة.	4.37	0.669	موافق	00.00	23.447
٢	تطوير وتدريب المحاسبين المتخصصين بإعداد القوائم المالية علي فهم و إدراك القيمة العادلة.	4.32	0.647	موافق		23.109
٣	مساعدة الإدارة المالية علي فهم ودراسة المعايير المحاسبية وطرق تقييم القيمة العادلة مع مراعاة طبيعة الشركة.	4.29	0.651	موافق		22.304
٤	ثبات السياسات المالية والالتزام بالمعايير المحاسبية يساعد مجلس الإدارة علي تجنب وجود أخطاء في القياس والتقدير.	4.46	0.766	موافق		22.591
5	دورية الاجتماعات للأطراف ذات الصلة بقياسات القيمة العادلة والاستماع إلي كافة وجهات النظر للوصول إلي تقديرات متفق عليها وعلي أسس علمية.	4.37	0.703	موافق		22.331
6	التأكد من الفصل بين المصالح الخاصة بمجلس الإدارة والمصلحة العامة للشركة.	4.40	0.506	موافق		31.991
7	في حالة عدم وجود اتفاق تقوم الإدارة بالاستعانة بخبير لقياس القيمة العادلة.	4.48	0.515	موافق		34.040
8	التأكد في القوائم المالية المنشورة علي الالتزام بالمعايير والسياسات المحاسبية وتوضيح منهج القياس ومستوي قياس كل أصل وسبب اختيار مناهج ومستويات القياس.	4.17	0.844	موافق		14.874
9	الأخذ في الاعتبار عند تشكيل مجلس الإدارة اختيار عضو متخصص في المحاسبة	4.37	0.647	موافق		24.359

	والمراجعة ويكون ذو خلفية بقياسات القيمة العادلة.					
10	إزالة أي لبس أو غموض في تفسير قياسات القيمة العادلة مع المسئولين علي التقييم ومعرفة الطرق العلمية المتبعة في تقديرات القيمة العادلة.	4.17	0.718	موافق		17.569
		4.34		موافق		

دال إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥

يتضح من جدول (١٠) ان إجمالي العينة تميل إلى اختيار (موافق)

ثانياً: اختبار فريدمان Friedman Test.

يعمل هذا الاختبار على ترتيب مدى الأهمية النسبية لدور مجلس الإدارة في تفعيل القياس علي أساس القيمة العادلة, ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

جدول(١١) ترتيب الأهمية النسبية لآراء عينة الدراسة.

م	بيان	متوسط الرتبة	مستوى الدلالة sig	القيمة المحسوبة كاتربيع
١	اختيار إشخاص ذات كفاءة ومهارة عالية سواء في الإدارة المالية أو المراجعة الداخلية لتقليل نسبة الأخطاء عند قياس القيمة العادلة.	5.52	00.00	59.025
٢	تطوير وتدريب المحاسبين المتخصصين بإعداد القوائم المالية علي فهم و إدراك القيمة العادلة.	5.38		
٣	مساعدة الإدارة المالية علي فهم ودراسة المعايير المحاسبية وطرق تقييم القيمة العادلة مع مراعاة طبيعة الشركة.	5.26		
4	ثبات السياسات المالية والالتزام بالمعايير المحاسبية يساعد مجلس الإدارة علي تجنب وجود أخطاء في القياس والتقدير.	5.92		
5	دورية الاجتماعات للأطراف ذات الصلة بقياسات القيمة العادلة والاستماع إلي كافة وجهات النظر للوصول إلي تقديرات متفق عليها وعلي أسس علمية.	5.51		
6	التأكد من الفصل بين المصالح الخاصة بمجلس الإدارة والمصلحة العامة للشركة.	5.73		
7	في حالة عدم وجود اتفاق تقوم الإدارة بالاستعانة بخبير لقياس القيمة العادلة.	6.03		
8	التأكد في القوائم المالية المنشورة علي الالتزام بالمعايير والسياسات المحاسبية وتوضيح منهج القياس ومستوي قياس كل أصل وسبب اختيار مناهج ومستويات القياس.	5.02		

9	**الأخذ في الاعتبار عند تشكيل مجلس الإدارة اختيار عضو متخصص في المحاسبة والمراجعة ويكون ذو خلفية بقياسات القيمة العادلة.**	**5.60**		
10	**إزالة أي لبس أو غموض في تفسير قياسات القيمة العادلة مع المسئولين علي التقييم ومعرفة الطرق العلمية المتبعة في تقديرات القيمة العادلة.**	**5.02**		

دال إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥**

يتضح من جدول (١١) أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥) مما يدل على وجود فروق معنوية في الأهمية النسبية لآراء مفردات العينة حول دور مجلس الإدارة في تفعيل القياس علي أساس القيمة العادلة حيث يأخذ **أعلى متوسط رتب** العبارة التالية: " في حالة عدم وجود اتفاق تقوم الإدارة بالاستعانة بخبير لقياس القيمة العادلة."، بينما يأخذ **أقل متوسط رتب** العبارتين التاليتين: " التأكد في القوائم المالية المنشورة علي الالتزام بالمعايير والسياسات المحاسبية وتوضيح منهج القياس ومستوي قياس كل أصل وسبب اختيار مناهج ومستويات القياس." و "إزالة أي لبس أو غموض في تفسير قياسات القيمة العادلة مع المسئولين علي التقييم ومعرفة الطرق العلمية المتبعة في تقديرات القيمة العادلة.".

٦/٣: وفي ضوء التحليل الإحصائي لمتغيرات الفرض الفرعي الاول يتضح للباحث ما يلي:

١. الاختبار الوصفي لمتغيرات الفرض تبين أن المتوسط الحسابي أكبر من (٣) وهذا يدل على أن الاجراءات التي تعمل علي تفعيل دور مجلس الإدارة و الخطوات التي يتبعها مجلس الإدارة للتأكد من قياسات القيمة العادلة تزيد من كفاءة مجلس الإدارة في تفعيل القياس علي أساس القيمة العادلة.
٢. اختبار فريدمان (الأهمية النسبية) لمتغيرات الفرض تبين أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥) مما يدل على وجود فروق معنوية في الأهمية النسبية لآراء مفردات العينة.
٣. تحليل الارتباط (مصفوفة الارتباط Correlation Matrix)

يقوم الباحث بإجراء هذا التحليل لقياس تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ويمكن إيضاح ذلك كما يلي:

أ- **المتغير المستقل:** يتمثل الخطوات والاجراءات التي يتبعها مجلس الإدارة في قياس القيمة العادلة (متمثل في السؤال الاول، السؤال الثاني).

ب- **المتغير التابع:** يتمثل في مدى كفاءة دور مجلس الإدارة في تفعيل القياس علي أساس القيمة العادلة (متمثل في السؤال الثالث).

ويوضح الجدول (١٢) علاقة الترابط بين الخطوات والاجراءات التي يتبعها مجلس الإدارة في قياس القيمة العادلة (كمتغير مستقل) ومدى كفاءة دور مجلس الإدارة في تفعيل القياس علي أساس القيمة العادلة (كمتغير تابع)، وذلك كما يلي:

جدول(١٢) نتائج علاقة الارتباط بين متغيرات الفرض الفرعي الاول.

علاقة الارتباط	كفاءة دور مجلس الإدارة في تفعيل القياس علي أساس القيمة العادلة		**معامل التحديد R^2**	التفسير
الخطوات والاجراءات التي يتبعها مجلس الإدارة في قياس القيمة العادلة	معامل الارتباط R	٠,٤٧٣	٠,٢٢٤	ارتباط معنوي (طردي)قوي
	مستوى المعنوية	٠,٠٠**		

دال إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠٥**

يتضح من الجدول (١٢) أنه هناك علاقة طردية بين تطبيق الخطوات والاجراءات التي يتبعها مجلس الإدارة في قياس القيمة العادلة (كمتغير مستقل) ومستوى كفاءة مجلس الإدارة في تفعيل القياس علي أساس القيمة

العادلة (كمتغير تابع) وهذا وقد كانت قيمة معامل الارتباط دالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠١) ويعني ذلك أن الخطوات والاجراءات التي يتبعها مجلس الإدارة في قياس القيمة العادلة تساعد في رفع مستوى أداء مجلس الإدارة في تفعيل القياس علي أساس القيمة العادلة، كما أن الارتباط معنوي عند مستوى معنوية (٠,٠٥) **مما يؤكد صحة الفرض والذي ينص على "هناك علاقة ذات دلالة احصائية في دور مجلس الإدارة علي تفعيل قياس القيمة العادلة.**

أولاً: نتائج تحليل الصدق والثبات:

اتضح للباحث بعد إجراء التحليل الإحصائي علي جميع الإجابات الواردة بقائمة الاستقصاء أن هناك درجة قوية من الاتساق الداخلي بين أسئلة القائمة، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها.

ثانياً: نتائج التحليل الإحصائي للفرض:

بعد تحليل الإجابات علي أسئلة قائمة الاستقصاء اتضح للباحث ما يلي:

١- الاختبار الوصفي لمتغيرات الفرض تبين أن المتوسط الحسابي أكبر من (٣) وهذا يدل على أن الاجراءات التي تعمل علي تفعيل دور مجلس الإدارة و الخطوات التي يتبعها مجلس الإدارة للتأكد من قياسات القيمة العادلة تزيد من كفاءة مجلس الإدارة في تفعيل القياس علي أساس القيمة العادلة.
٢- تحليل الارتباط (مصفوفة الارتباط Correlation Matrix)
إجراء هذا التحليل لقياس تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ويمكن إيضاح ذلك حيث أن المتغير المستقل يتمثل الخطوات والاجراءات التي يتبعها مجلس الإدارة في قياس القيمة العادلة بالقسم الاول، والمتغير التابع يتمثل في مدى كفاءة دور مجلس الإدارة في تفعيل القياس علي أساس القيمة العادلة بالقسم الاول.

وهذا يؤدي إلي ثبوت صحة الفرض الذي ينص علي" هناك علاقة ذات دلالة احصائية في دور مجلس الإدارة علي تفعيل قياس القيمة العادلة "

نتائج البحث:

١- القيمة العادلة ليست قيمة مطلقة، وإنما هي قيمة نسبية يتم تحديدها في وقت معين ولغرض معين وباستخدام طريقة محاسبية متعارف عليها وعلي أساس فروض وقواعد معينة يتم الاتفاق عليها.
٢- في حالة وجود سوق نشط للأصل محل القياس تعتبر القيمة العادلة هي التي يمكن قبولها لمبادلة أصل أو التزام من خلال اجراء عملية منتظمة بين اطراف مشاركة في سوق نشط وفي حالة عدم وجود سوق نشط فإن القيمة العادلة يمكن قياسها من خلال استخدام أحد أساليب القياس المحاسبية البديلة الممكنة والمناسبة للبند محل القياس.

٣- القياس بالقيمة العادلة أصبح واقع تحتمه معايير المحاسبية المالية والدولية والمحاسبية ولم يعد اختيار قابل للقبول أو الرفض ولنه يتطلب مناقشات و اقتراحات أكبر لتحقيق أكبر منفعة منه.

٤- جودة آليات الحوكمة تلعب دوراً هاماً في ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية مما يساعد علي تحسين قياس القيمة العادلة .

٥- هناك خطوات يجب أن تتبناها شركات البترول للتوجه نحو قياس القيمة العادلة منها إعادة ترتيب النواحي التنظيمية ووضع السياسات التي تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات وآليات التطبيق العملي لتلافي الأخطاء المحاسبية والتحول المفاجئ في بيانات القوائم المالية والتعاون المشترك بين كافة أطراف المنشأة.

٦- يعتبر مجلس الإدارة من أكثر آليات الحوكمة وأهمها في تفعيل قياس القيمة العادلة كما أن استقلال مجلس الإدارة يرتبط ايجابياً بمصداقية القوائم والتقارير المالية.

٧- هناك علاقة طردية بين تطبيق الخطوات والاجراءات التي يتبعها مجلس الإدارة في قياس القيمة العادلة (كمتغير مستقل) ومستوى كفاءة مجلس الإدارة في تفعيل القياس علي أساس القيمة العادلة (كمتغير تابع)' وهذا وقد كانت قيمة معامل الإرتباط دالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠١) ويعني ذلك أن الخطوات والاجراءات التي يتبعها مجلس الإدارة في قياس القيمة العادلة تساعد في رفع مستوى أداء مجلس الإدارة في تفعيل القياس علي أساس القيمة العادلة، كما أن الإرتباط معنوي عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

توصيات الدراسة:

١- التوسع في الافصاح عن معلومات القيمة العادلة ليشمل الطرق المطبقة والافتراضات والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة سيوفر حل مشكلة الموثوقية وخصوصاً للمستويين الثاني والثالث لأن هذه الافصاحات ستمنح الفرصة لمستخدمي التقارير المالية للتقييمات التي بنيت علي قياسات القيم العادلة؛

٢- التدرج في تطبيق نموذج القيمة العادلة وهذا ما تدعمه المعايير المصرية والدولية حيث طالبت بتطبيق القيمة العادلة؛

٣- تفعيل قواعد حوكمة الشركات من أجل احكام الرقابة علي إدارات المنشآت للحد من الممارسات الاحتيالية والتلاعب بالأرباح وتوجيه سلوكها نحو حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح وتحسين أداء المنشآت وتحسين شفافية التقارير المالية؛

٤- تطبيق آليات الحوكمة للحد من التلاعب بالمعلومات الداخلية و العمل علي تماثل المعلومات في الأسواق بين المستثمرين مما يساعد علي دقة قياس القيمة العادلة؛

٥- يجب أن تحد المعايير من قدرة الإدارة علي ممارسة أساليب المحاسبة الإبتكارية من خلال وضع أسس واضحة للاعتراف والقياس والعرض في القوائم المالية والإفصاح العادل لضمان ثبات واتساق التطبيق.

خلاصة البحث:

بعد حدوث الأزمة المالية العالمية اتجهت اصابع الاتهام إلي محاسبة القيمة العادلة حيث تركت لمجالس الإدارات حرية تقييم الأصول مما أدي إلي تلاعب كثير من مجالس الإدارات في قيم المنشآت مما أدي إلي انهيار العديد من الشركات الكبري، غير أن قياسات القيمة العادلة لم تكن هي السبب في حدوث الأزمة المالية العالمية، بناءً عليه صدر المعيار الدولي IFRS13 لضبط قياسات القيمة العادلة ولكنها لم تلزم مجالس الإدارات بطريقة محددة للقياس مما يفتح الباب للتقديرات الشخصية والتحيز، فكانت آليات الحوكمة هي العنصر الرئيسي لضبط قياسات القيمة العادلة واختار الباحث مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة لدراسة دورها في تفعيل القياس علي أساس القيمة العادلة .

وقام الباحث في القسم الأول بالتاصيل النظري للقيمة العادلة من حيث المفهوم والمبادئ ومستويات قياسها ومدخلات القيمة العادلة وبعض التحديات التي تواجه مقياس القيمة العادلة.

كما ذكر الباحث في القسم الثاني تعريف وأهمية وأهداف الحوكمة وآليات وأسباب حوكمة قطاع البترول وعلاقة حوكمة الموارد الطبيعية بنظام المعلومات المحاسبية وتأثيرها في تحسين حوكمة الموارد ومتطلبات تأثير

الحوكمة لقياس القيمة العادلة كما فصل الباحث دور مجلس الإدارة ودراسة تأثيره عند تقييم القيمة العادلة والخطوات المتبعة للتأكد من قياس القيمة العادلة وتفعيل قياسها.

أما القسم الثالث فخصصه الباحث لاختبار فرض البحث وقام الباحث بتوزيع استمارة استقصاء علي مجتمع الدراسة المكون من عينة عشوائية من مسئولي الإدارات التنفيذية بشركات البترول ومسئولي إدارة المراجعة الداخلية ومحاسبين في الهيئة العامة المصرية للبترول ومكاتب المحاسبة والمراجعة وأساتذة المحاسبة والمراجعة في الجامعات.

تم الحصول علي ٢٦٢ استمارة استقصاء صحيحة صالحة للتحليل الاحصائي، وتم اجراء التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS وتم التوصل إلي مجموعة من النتائج أهمها.

١- أن الاجراءات التي تعمل علي تفعيل دور مجلس الإدارة و الخطوات التي يتبعها مجلس الإدارة للتأكد من قياسات القيمة العادلة تزيد من كفاءة مجلس الإدارة في تفعيل القياس علي أساس القيمة العادلة وهذا يؤكد صحة الفرض الأول.

٢- أن آليات حوكمة الشركات لشركات البترول تزيد من كفاءة تفعيل القياس السليم للقيمة العادلة لشركات البترول وهذا يؤكد صحة الفرض الرئيسي للرسالة.

مراجع البحث:

غريب، رشـــا أبو بكر غازي. (٢٠٢٠). "دور آليات الحوكمة في تحســـين ملائمة معلومات هيكل القياس الهرمي وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS 13 دراسة تطبيقية"، **رسالة دكتوراه**، جامعة بنها.

العبادي، دلال. (٢٠١٦). "حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية"، **رسالة دكتوراه**، جامعة محمد خضير.

باسـيلي، مكرم عبدالمسـيح؛ رزق، محمود عبدالفتاح إبراهيم؛ الغندور، محمد مصـطفى. (٢٠١٧). "إطار مقترح لتحقيق التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لحوكمة الشركات بهدف تحسين قياس القيمة العادلة للمنشـــأة"، **المجلة المصـــرية للدراســـات التجارية**، مج٤١, ع١، ١٣٥-١٧٠. مســـترجع من http://search.mandumah.com/ Record/846677

خليل، علي محمود مصـطفى؛ إبراهيم، منى مغربي محمد. (٢٠١٣). "تقييم مدى ملائمة معلومات التسلسل الهرمى لقياس القيمة العادلة طبقا لمعيار التقرير المالي رقم (١٣) في ضـــوء قواعد حوكمة الشـــركات"، **مـــجـــلـــة الـــتـــجـــارة والـــتـــمـــويـــل**، ع٣، ٤٦١-٥١٥، مســـتـــرجـــع مـــن http://search.mandumah.com/Record/650469

سرور، عاصم محمد أحمد. (٢٠١٣). "دراسة تحليلية للمعيار IFRSI3 قياسات القيمة العادلة ومقترحات التطوير"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، ع٤، ٥٧١-٦٥١.

غنيمي، ســامي محمد أحمد. (٢٠١٢). "محاســبة القيمة العادلة بين التأييد والمعارضــة في ضــوء الأزمة المالية المعاصرة: دراسة نظرية اختبارية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، س٣٢, ع١، ٦٨-١١٦.

أبو نصار، محمد؛ حميدات، جمعة. (٢٠٠٨). "معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية"، دار وائل للنشر, عمان, الأردن, ص٦٥٤.

صالح، رضا إبراهيم عبدالقادر؛ الطحان، إبراهيم محمد؛ السيد، علي مجاهد أحمد. (٢٠١٧). "إطار مقترح للحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة: دراسة نظرية وميدانية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، مج٤١, ع٢، ١٦٩-٢١٨.

مليجي, مجدي مليجي عبدالحكيم. (٢٠١٤). "أثر هيكل الملكية وخصـــائص مجلس الادارة علي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية"، **التجارة والتمويل**, ٣٤(١), ٢٤٥-٣٠٤.

مركز المديرين المصري، وزارة الاستثمار، مرجع سبق ذكره، فبراير ٢٠١١ ،ص ٩.

Ghio, A., Filip, A., & Jeny, A. (2018). Fair value disclosures and fair value hierarchy: Literature review on the implementation of IFRS 13 and SFAS 157. Paris France: Autorité des Normes Compatables.

Gulin, D., Hladika, M., & Mićin, M. (2017). Application of the Fair Value Concept in Function of Achievement the Objectives of Financial Statement Users. In Country Experiences in Economic Development, **Management and**

Entrepreneurship: Proceedings of the 17th Eurasia Business and Economics Society Conference, PP. 553-570. Springer International Publishing.

Siekkinen, J. (2017). Board characteristics and the value relevance of fair values. **Journal of Management & Governance**, 21, 435-471.

Yu, Q. (2014, July). Fair Value Accounting Problems and Coping Strategies. **In 2014 Seventh International Joint Conference on Computational Sciences and Optimization**, PP. 424-427. IEEE.